



PROVISIONAL

S/PV.2716
22 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٣٠

(الامارات العربية المتحدة)	السيد الشعالي	الرئيس :
السيد بيلونوغوف	الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
السيد ولكوت	استراليا	
السيد تسفيتكوف	بلغاريا	
السيد نيوميريركي	تايلند	
السيد أيني	ترينيداد وتوباغو	
السيد بييرينغ	الدانمرك	
السيد يوفان ليانغ	الصين	
السيد دوميفي	غانا	
السيد دي كيمولاريا	فرنسا	
السيد أغيلار	فنزويلا	
السيد غاياما	الكونغو	
السيد رابتيافيك	مدغشقر	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
سير جون طومسون	وايرلندا الشمالية	
السيد والترز	الولايات المتحدة الأمريكية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٠٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/18415)

الرئيس : وفقا للقرار المتخذ في الجلسة الخامسة عشرة بعد الالفين والسبعمئة بشأن هذا البند أدعو سعادة وزير خارجية نيكاراغوا الموقر الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بيرو والعراق وكوبا والمكسيك والهند ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، فإنني اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الزامورا (بيرو) والسيد كتانى (العراق)

والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) والسيد مويبا بالنسيا (المكسيك) والسيد غاريخان (الهند) والسيد بيجيتش (يوغوسلافيا) المقاعد الخمسة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول

أعماله .

السيد والترز (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، نجتمع مرة أخرى بناء على طلب من نيكاراغوا لننظر للمرة الثالثة في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في شهر حزيران/يونيه . وقد أصبح من الجلي بصورة مؤلمة أن الساندينينيين يكتفون بالتشقق بالطابع الجدي الذي تتسم به مداولات هذه الهيئة . إنها لمهزلة أن يرغم هذا المجلس على الاستماع مرة أخرى الى شكاوى الساندينينيين التي عفى عليها الزمن في حين أن عدوان الساندينينيين على جيرانهم وقمعهم في الداخل لا يزال مستمرا دون هوادة .

وأود أن أكون واضحا منذ البداية ، ان سياسات حكومة بلادي فيما يتعلق بالمقاومة النيكاراغوية الديمقراطية لم تتغير اطلاقا منذ أن اشارت نيكاراغوا هذا الموضوع للمرة الاولى في هذه الهيئة . وإن طلب الحكومة الى الكونغرس الامريكي تقديم المساعدة الى المقاومة الديمقراطية لم يكن سرا . وفي الحقيقة فانه قد نوقش في هذه القاعة قبل أقل من ثلاثة أشهر .

وإن ما قامت به نيكاراغوا هو أنها استغلت تلبية هذا الطلب للتذرع به مرة أخرى لتروي أمام هذا المجلس عرضا مشوها مفاده أن نيكاراغوا هي الضحية وليس جيرانها . ونحن نرفض هذه الادعاءات الكاذبة اليوم كما رفضناها في الماضي . إن العدوان السانديني على جيران نيكاراغوا وقمع شعب نيكاراغوا هما المسالتان التي ينبغي للمجلس النظر فيهما .

وإذا كان هناك من فرق على الاطلاق منذ أن دعت نيكاراغوا هذه الهيئة للاجتماع لآخر مرة فهو أن نيكاراغوا هذه المرة قد اختارت وسيلة اجرائية جديدة للإعراب عن شكاواها . إن موقف حكومة بلادي بشأن انعدام الولاية والاختصاص من جانب محكمة العدل الدولية باصدار حكم على ادعاءات نيكاراغوا هو موقف معروف للجميع منذ أمد طويل .

إن قبول ولاية المحكمة مسألة موافقة . وهي ليست شيئاً يحدث نتيجة للمعضوية في الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق أو النظام التأسيسي لمحكمة العدل الدولية . ولهذا فإن من أصل أعضاء المجلس الـ ١٤ ، باستثناء الولايات المتحدة ، لم يقبل ١١ عضواً الولاية الإلزامية للمحكمة على الإطلاق . وسأكرر ١١ عضواً من أصل ١٤ عضواً لا يقبلون الولاية الإلزامية للمحكمة على الإطلاق . أما أعضاء المجلس الثلاثة الباقون فقد شرطوا قبولهم لولاية المحكمة بأوجه تفهم أو تحفظ .

إن الولايات المتحدة لا تقبل الحجة القائلة بأننا وافقنا على ولاية المحكمة في القضية التي رفعتها نيكاراغوا . ونتيجة لذلك لا نعتقد أن البند الذي طرحته نيكاراغوا على بساط البحث بمقتضى المادة ٩٤ من الفصل الرابع عشر من الميثاق له أية قيمة . ولا يوجد شيء في الفصل الرابع عشر من الميثاق يتطرق إلى مسألة الولاية وما من شيء في الميثاق يمكن أن يقال بأنه يربط الموافقة على الولاية في حالة انعدام هذه الموافقة .

أسمحوا لي أن أعود بإيجاز إلى التشريع الذي أشرت إليه قبل هنيهة ، كما يعلم أعضاء المجلس فإن الرئيس ريفان وقع يوم السبت ١٨ تشرين الأول/أكتوبر تشريعاً يأذن بتقديم المساعدة إلى المقاومة الديمقراطية النيكاراغوية ، ويوضح التشريع بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا ستظل قائمة على أساس استجابة تلك الحكومة لاستمرار الشواغل المتعلقة بالأمن القومي للولايات المتحدة ولجيران نيكاراغوا وهي : أولاً ، الأوامر العسكرية والأمنية الوثيقة القائمة بين نيكاراغوا وكوبا والاتحاد السوفياتي وحلفائه في حلف وارسو ، بما في ذلك وجود أفراد عسكريين وأفراد من الأجهزة الأمنية التابعة لتلك البلدان في نيكاراغوا ؛ ثانياً ، زيادة نيكاراغوا للقوات العسكرية بأعداد تتفاوتت تفاوتاً كبيراً مع قوات جيرانها ، كما أن القوات النيكاراغوية مجهزة بنظم أسلحة متطورة تستهدف استيعاب المزيد من العتاد المتطور ؛ ثالثاً ، دعم نيكاراغوا غير القانوني للتخريب والإرهاب المسلحين اللذين يستهدفان الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية في البلدان الأخرى ؛ رابعاً ، القمع الداخلي في

نيكاراغوا وانعدام الفرمة لممارسة الحقوق السياسية والمدنية التي من شأنها أن تتيح لشعب نيكاراغوا أن يكون له صوت مجد في تحديد سياسات حكومته عن طريق المشاركة في انتخابات تجرى بانتظام وبصورة حرة ونزيهة وإنشاء المؤسسات الديمقراطية ؛ خامسا ، رفض نيكاراغوا التفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أمريكا الوسطى يقوم على التنفيذ الشامل لإعلان كونتادورا المؤرخ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ الخاص بالأهداف ، ولا سيما رفض نيكاراغو الدخول في حوار وطني جدي مع جميع عناصر المعارضة الديمقراطية النيكاراغوية .

لقد بدأنا بحث صفقة المعونة هذه في شباط/فبراير ولكن طلب منا أن نؤخر هذه المساعدة كي نتيح للحكومة الساندينية فرمة أخيرة أخرى لتثبت رغبتها في التفاوض . وقد أنقضت تسعة أشهر وإنشاء هذه الأشهر لم تصدر عن حكومة نيكاراغوا أي مبادرة حقيقية صوب المفاوضات . بل على النقيض من ذلك عرقل الساندينيون مرة أخرى المفاوضات الإقليمية عن طريق التقدم بدعاوى إضافية زائفة في محكمة العدل الدولية ضد الدولتين المجاورتين ، أي هندوراس وكوستاريكا ، في الوقت الذي يدعون فيه أنهم يودون الجلوس معها على طاولة المفاوضات .

إن التشريع الذي أقره مؤخرا الكونغرس الأمريكي يهدف إلى تعزيز فرص التوصل إلى تسوية إقليمية تفاوضية . وتنص الأجزاء ذات الصلة من القانون على ما يلي :

"إن أغراض هذا القرار المشترك تتمثل في النهوض بالسلم والاستقرار والديمقراطية في أمريكا الوسطى والتشجيع على حل تفاوضي للنزاع في المنطقة ..."

واقترح مرة أخرى :

"إن تقديم المساعدة للمقاومة الديمقراطية النيكاراغوية بموجب هذا البند سيتم بطريقة تستهدف تشجيع حكومة نيكاراغو على الاستجابة بصورة مواتية للعديد من الفرص المتاحة لتحقيق تسوية تفاوضية للنزاع في أمريكا الوسطى ."

ولتقديم حافز للساندينين على التفاوض بجدية فإن التشريع ينص على تقديم المساعدة على ثلاث مراحل مختلفة . وان استعداد الساندينين للتفاوض بحسن نية عامل أساسي في تحديد ما إذا كانت المراحل الأخرى ستقدم . وكدليل آخر على رغبتنا في التوصل إلى حل دبلوماسي لهذا النزاع يؤذن القانون أيضا بتقديم مليوني دولار لتيسير مشاركة كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس في الاجتماعات والمفاوضات الإقليمية لتعزيز السلم .

وكما سبق وأن أخطت هذا المجلس علما في السابق فإننا على اقتناع بأن ملوك الساندينين قد أثبت أن نظام نيكاراغوا لن يتفاوض بجدية مع المعارضة ومع الدول المجاورة إلا عندما يتعرض للضغط . وإن مساعدتنا للمقاومة الديمقراطية النيكاراغوية هي العامل الأساسي اللازم لإقناع حكومة نيكاراغوا بالدخول في هذه المفاوضات .

إنها لسخرية أن نستمع من وزير خارجية نيكاراغوا وهو يعرض قضية طيار أسير كدليل على التدخل الأمريكي . وأقول إنها لسخرية فعلا لأنه في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، قبل أكثر من خمس سنوات ، أسر طيار آخر أثناء اشتراكه في توريد الأسلحة للقوات المناهضة للحكومة ، بيد أن ذلك الطيار واسمه يوليو روميرو تالافيرا أسرته السلطات السلفادورية . وقد ثبت تورطه في العملية السرية التي تمت من مطار بابالونال في نيكاراغوا لتهريب الأسلحة والمواد الحربية الأخرى إلى المتمردين الماركسيين في السلفادور . وهذه العملية كانت تحظى بدعم ناشط وكامل من قبل حكومة نيكاراغوا . وقد برزت أهمية السيد روميرو تالافيرا بالنسبة لأفراد العصابات السلفادوريين في العام الماضي عندما أدرجوا اسمه في قائمة السجناء الذين طالبوا بمبادلتهم بابنة الرئيس دوارتي التي كانت مختطفة آنذاك . وكما لا يخفى على أحد فقد كانت ماناغوا محور جميع المفاوضات التي جرت بشأن إطلاق سراح ابنة الرئيس دوارتي .

إن قضية روميرو تالافيرا ليست سوى مثال مبكر على جهد مستمر واسع النطاق من جانب الساندينين لتقديم الدعم المادي للمتمردين الماركسيين في البلدان المجاورة . إنهم إذ نفذوا سياستهم القائمة على "الأممية الثورية" قد استخفوا

بالقانون الدولي ونكثوا وعدهم أمام المجتمع الدولي بعدم تمديد ثورتهم . وتوجد أدلة كثيرة على أن الساندينينيين قدموا طائفة واسعة من أشكال الدعم ، بما في ذلك التدريب والأسلحة والذخائر وغيرها من التجهيزات الحيوية ومقار القيادة والسيطرة وإمداء المشورة للمتمردين الماركسيين الذين يسعون إلى الإطاحة بحكومة السلفادور المنتخبة بصورة ديمقراطية . وقد يسروا استخدام نيكاراغو كخط دفاع خلفي للمتمردين ومقر لمنظمتهم السياسية .

ولم تقتصر أعمالهم التخريبية على السلفادور ، بطبيعة الحال . فقد قدموا المساعدة السرية للمجموعات الهدامة في جميع أرجاء المنطقة . وان محاولاتهم لإدخال المخربين الى هندوراس في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ معروفة تماما . وينطبق نفس القول على جهودهم لدعم الارهابيين في كوستاريكا ، اقدم ديمقراطية في المنطقة . هل انا بحاجة لأذكر أي فرد بروابط الساندينيين بالارهابيين الآخرين ، مثل تقديمهم الاسلحة لمجموعة ام - ١٩ الكولومبية التي استخدمت في الهجوم الاثم على قصر العدل في بوغوتا ؟ ومنذ ١٩٧٩ حول الساندينيون نيكاراغوا الى ملاذ للارهابيين من جميع أرجاء العالم .

فلننظر الان الى ما قام به الساندينيون في الداخل . واسمحوا لي ان أؤكد بأن الأمريكيين ليسوا هم الذين رفعوا السلاح ضد الوعود التي لم تُحقق والقمع الذي يمارسه النظام السانديني الوحشي . اولئك الذين يجلبون الموت والمعاناة والالام لشعب نيكاراغوا هم قادة حكومة الساندينيين . قد خان الساندينيون وعدهم بالحرية حتى لجأ أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من مواطني نيكاراغوا الى حمل السلاح ضدهم ويوجد مئات الالاف منهم الان في المنفى .

في الجلسات السابقة عرضت بالتفصيل الاماءات الكثيرة لنظام نيكاراغوا ضد شعبه . وأثناء الأشهر الخمسة الماضية تحرك النظام السانديني بعداء لتوطيد حكمه الشمولي ، ولتكثيف حملته لتكميم أفواه المعارضة المدنية في نيكاراغوا وشلها . وان الهجوم الوحشي على الكنيسة الكاثوليكية والقطاع الخاص والمخافة الحرة والمعارضة السياسية انما يستهدف مد جميع الطرق أمام المعارضة القانونية .

وقد هاجمت أجهزة الدعاية الساندينية الرسمية قيادة الكنيسة الكاثوليكية لدفاعها عن حرية العقيدة في نيكاراغوا . وان نطاق الهجمات على الكاردينال ميغويل اوباندو اي برافو ، والاسقف بابلو انطونيو فيغا لجويغالبا ، والناطق باسم الكنيسة المونسنيور بسمارك كاربالو ، بلغت ذروتها في حزيران/يونيه . وفي ٢٨ حزيران/يونيه ، أنكر نظام الساندينيين على المونسنيور كاربالو حقه في العودة الى نيكاراغوا . وفي ٤ تموز/يوليه طرد النظام الاسقف فيغا من البلد . وان النفي القسري

لرجلي الدين هذين لم يرق للرئيس اورتيغا ، الذي قال انه كان ينبغي الحكم على الرجلين بالسجن لمدة ٣٠ سنة .

وفي ٢٦ حزيران/يونيه أمرت وزارة الداخلية بإغلاق صحيفة "لا برينسا" آخر معقل للصحافة الحرة في نيكاراغوا ، الى أجل غير مسمى . وقد وطد إغلاق الصحيفة سيطرة الساندينينيين على نشر المعلومات داخل البلد . ورغم الاحتجاجات العلنية من جانب الكنيسة الكاثوليكية ، واللجنة الدائمة لحقوق الانسان ، ولجنة التنسيق الديمقراطية ، والادانات من جانب الصحافة الدولية ، فقد وصف القائد بياردو اركي هذا الاجراء بأنه "لا رجعة فيه" . ويبدو ان الساندينينيين يعتبرون كل ما يقومون به أمرا لا رجعة فيه . وسوف يثبت التاريخ أنهم مخطئون ، فإن تدمير الحرية لا يمكن أبدا ان يكون أمرا لا رجعة فيه .

وان القيود المثلة ، بما فيها حظر الاضرابات والمنظمات العمالية ، قد قضت بمصورة فعالة على نشاط المنظمات العمالية المستقلة . وان اكبر اتحادين مستقلين للعمال أصبحا قاصرين على إصدار النداءات والاحتجاجات التي لا جدوى منها بالنيابة عن أعضائهما . واستمر اعتقال النقابيين .

وان قمع المعارضة السياسية في نيكاراغوا لا يزال مستمرا على نحو مكثف . وهناك تغيير ملحوظ في أساليب النظام تمثل في القرار بالتحرك بقوة ضد الاحزاب الاخرى الممثلة في الجمعية الوطنية . فقبل ذلك القرار كانت تلك الاحزاب مستثناة الى حد كبير من أشكال المضايقة السافرة بسبب فائدتها بوصفها "دليلا" على الطابع التعددي للنظام . وعلى سبيل المثال ، في معرض الرد على النقد المتزايد من جانب الحزب الليبرالي المستقل لسياسات النظام ، فإن الساندينينيين ، في أواسط أيار/مايو ، شنوا غارات ليلية على منازل ٣٥ عضوا من أعضاء الحزب ، واعتقلوهم بتهمة التآمر .

وأود ان اتناول المزاعم المتعلقة بالمواطن الأمريكي الذي يحاكم حاليا في محكمة هزلية في نيكاراغوا ، وهو السيد هاسينغوس . وأؤكد من جديد لهذا المجلس تعهدات حكومتي المتكررة بأن الرحلة الجوية التي اشترك فيها هاسينغوس كانت مبادرة

خاصة . ولم تنظمها أو توجهها أو تمويلها حكومة الولايات المتحدة . وسوف تؤكد مرة أخرى أيضا أننا نعتبر السيد هاسينغوس وزميليه الراحلين السيد كوبر والسيد سوير ، رجالا شجعانا اشتركوا في مهمة مساعدة شعب نيكاراغوا في كفاحه من أجل الحرية . وان العديد من المواطنين هبوا ، بصفاتهم الشخصية ، الى تقديم المساعدة في ذلك النضال من أجل الحرية واننا لا نعرف الآن أسماءهم جميعا مثلما لا نعرف هوية جميع الأمريكيين الذين يساعدون النظام السانديني . وللأمريكيين الحرية في تأييد أي من الجانبين في أمريكا الوسطى ، وعلى خلاف نيكاراغوا ، فإننا لا نعتبرها مهمة مشروعة للحكومة اقتفاء أثر من يساهمون بأي شيء طالما لا تنتهك قوانيننا .

ان أوضاع احتجاز السيد هاسينغوس في نيكاراغوا تتسق مع اهتمام الساندينيين باستغلال وسائط الاعلام . واننا نشجب الطابع المهرجاني لتلك الاجراءات . فقد مضى اسبوعان على احتجاز هذا الرجل . وانشاء هذه الفترة القصيرة استعرض أمام الصحافة في عدة مناسبات ، واتخذ قرارا بقبول محاكمة سريعة ، ويُزعم أنه قدم اعترافا خطيا . ولكن لم تتح له الفرصة للقاء محاميه إلا بعد جلسة الاثنين ، وقد التقى بزوجته في جلسة لإلتقاط الصور فقط استمرت ٤٥ ثانية ، والتقى مرة فقط مع موظف قنصلي ، لمدة ١٠ دقائق في وجود سبعة من المسؤولين الساندينيين . واننا لا نعتقد ان الاجراءات المتخذة في هذه البيئة القسرية يمكن اعتبارها طوعية أو مستنيرة . وهذا بالتأكيد لا يوفر معايير مقبولة للأصول القانونية المرعية .

ان وقائع الحالة الراهنة في أمريكا الوسطى واضحة جلية . إن النظام السانديني كان ولا يزال مذنباً بارتكاب أسوأ أنواع القمع الاستبدادي ضد شعبه في محاولات لا تهدف إلا الى تخريب الدول المجاورة . وان نظام نيكاراغوا ، لتحويل الانتباه عن اجراءاته البغيضة ، قد استغل محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا المجلس وعددا من المحافل الدولية الأخرى التي اقيمت لمعالجة مواضيع أكثر أهمية وجدوى من موضوعات الدعاية الساندينية .

وببساطة ، إن النظام السانديني لابد وان يحسن علاقته مع شعبه . وان

المفاوضات الجادة لإنهاء الحرب المدنية في نيكاراغوا هي السبيل الممكن الوحيد من أجل تحقيق تسوية منصفة . وتحث حكومة الولايات المتحدة بأقوى العبارات الممكنة على بدء هذه المحادثات ، وخير البر عاجله . وعندئذ فقط سوف نرى العدالة تسود نيكاراغوا ، وللأسف عندئذ فقط سوف نتفادى الإساءة المستمرة لهذه الهيئة في مناورات الساندينين لتجنب السبيل المؤدي الى تسوية سلمية في امريكا الوسطى .

لقد سعى وزير خارجية نيكاراغوا بالامس بطريقة منكرة الى مقارنة حكومتي بحكومة ألمانيا النازية . وان هذا القول يعيب اولئك الذين يتشدقون به . وانني فخور بالدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة في انهاء طغيان النازية ، وبأن أقول ان مئات الآلاف من خيرة شبابنا ضحوا بأرواحهم في القتال من أجل الحرية . وانني فخور بأنني اشرتكت شخصيا في ذلك الكفاح النبيل من أجل الحرية . ولسوء الطالع أن النظام السانديني عاجز عن تصور المعنى الحقيقي للحرية . واذا كان السيد ديسكوتو يرغب في ان يقدم أمثلة على البربرية المعاصرة ضد أقلية من الشعب ، فليده مثال جاهز ألا وهو اضطهاد حكومته للهنود المسكيتو .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل الهند . وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، حيث أن هذه هي المرة الاولى هذا الشهر التي يخاطب فيها وفد بلادي المجلس ، اسمحوا لي أن أنضم الى من سبقوني في الكلام لتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الاول/اكتوبر . ونحن واثقون من أنه بالنظر الى ما تتمتعون به من مهارة وخبرة دبلوماسيتين فائقتين ، فانكم سوف تترأسون مداولات هذا المجلس بامتياز ، كما فعلتم حتى الآن . كما أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا للسفير بيلونوغوف الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الاسلوب المثالي الذي أدار به مداولات المجلس في شهر أيلول/سبتمبر .

ما فتئ البند الخاص بالحالة في أمريكا الوسطى مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة طيلة أكثر من ثلاثة أعوام . وللمرة الثانية عشرة في هذه الفترة تجد نيكاراغوا نفسها مضطرة الى اللجوء الى مجلس الامن . وهذا مؤشر على التوتر الذي يسود في أمريكا الوسطى ، ومؤشر على الشعور بانعدام الامن الذي لا تزال تشعر به حكومة وشعب نيكاراغوا . وقد تكون هذه هي المرة الاولى التي تأتي فيها حكومة الى مجلس الامن بموجب المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة طالبة أن تمتثل دولة عضو لحكم محكمة العدل الدولية . فالفقرة ٢ من المادة ٩٤ تنص ، في جملة أمور ، على ما يلي :

"إذا امتنع أحد المتقاضيين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ الى مجلس الامن ، ولهذا المجلس اذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصيات أو يصدر قرارا بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم" .

وفي هذا السياق أصفينا باهتمام وقلق الى البيان الذي ألقاه وزير خارجية نيكاراغوا الذي شرح الظروف التي أدت ببلده الى اللجوء الى هذا الاجراء .

وانه لهما يبعث على الاسف أن قرار مجلس الأمن ٥٦٣ (١٩٨٥) لم يحقق الاثر الايجابي المرجو في أمريكا الوسطى . فالحالة هناك آخذة في التردّي ، معرضة للخطر السلم والاستقرار في المنطقة . إن أمريكا الوسطى هي في مقدمة المسائل التي تهتم بها حركة بلدان عدم الانحياز . ففي المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هراي في آب/اغسطس ١٩٨٦ أكدت الحركة من جديد تضامنها مع نيكاراغوا . وقد أكدت حركة عدم الانحياز مرارا وتكرارا حق الدول غير القابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمنأى عن التدخل الاجنبي .

أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد أوامر التضامن والصداقة التي تربط حكومة وشعب الهند بحكومة وشعب نيكاراغوا . اننا نواجه ، باعتبارنا بلدين ناميين ، مشاكل مماثلة في مجالات التنمية وبناء الدولة . ونحن على استعداد لأن نتشاطر خبراتنا .

وفيما يتعلق بالمسألة المحددة المطروحة علينا اليوم ، ألا وهي حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أود أن أقتبس من اعلان رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هراي :

"وحث رؤساء الدول أو الحكومات الولايات المتحدة على الازعان للحكم الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ بشأن تدابير الحماية المؤقتة والحكم الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن الولاية القضائية للمحكمة وجواز قبول الطلب المقدم من نيكاراغوا في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ . كما دعوا الولايات المتحدة الى الازعان لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ولاسيما النتائج التي توصلت اليها المحكمة وهي أن الولايات المتحدة باعمالها العدوانية المتعددة ضد نيكاراغوا قد انتهكت القانون الدولي وأن من واجبها أن تتوقف وتكف فوراً عن كافة هذه الاعمال ، وأنها ملزمة بدفع تعويضات لجمهورية نيكاراغوا ، وأن شكل وقيمة هذه التعويضات ستقررهما المحكمة في حال تعذر الوصول الى اتفاق بين الطرفين" .

اننا مقتنعون بأن السلم في أمريكا الوسطى لا يمكن تحقيقه الا بالتخلي عن سياسات التدخل والارهاب والتهديد باستخدام القوة وغير ذلك من التدابير القسرية . وقد استحسننا وأيدنا تأييدا كاملا الجهود الدبلوماسية لمجموعة كونتادورا وفريق ليما للدعم ، تلك الجهود الرامية الى ضمان حل تفاوضي للأزمة في أمريكا الوسطى . ولا نزال مقتنعين بأن مجموعة كونتادورا تشكل مبادرة اقليمية حقيقية لحل مشكلة أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية . ونهيب بجميع الدول المعنية أن تزيد جهودها حتى تكفل بالنجاح عملية السلم التي بادرت اليها مجموعة كونتادورا . ونحن على ثقة أيضا من أن فريق ليما للدعم سوف يسهم اسهاما كبيرا في تعزيز جهود السلم في المنطقة . وهذه الجهود ، على أهميتها وضرورتها ، لا يمكن أن تنجح دون التعاون الكامل من جانب المجتمع الدولي . ونحن جميعا يقع علينا واجب . ونحن جميعا تقع علينا مسؤولية . وبمراعاتنا الكاملة لالتزاماتنا بموجب الميثاق ، يمكننا أن نسهم في الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

الرئيسي : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو ممثل بيرو وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ اسبوعين تكلم وفدي في هذا المجلس مؤيدا للسلم والتسوية التفاوضية لصراع دموي ، وبالأمر تكلم وفدي في الجلسة العامة للجمعية العامة مؤيدا مبدئي عدم التدخل وتقريب المصير في منطقة اخرى من مناطق العالم المضطربة للغاية . واليوم ، لنفس الاسباب المبدئية وتمشيا مع تقاليدنا القانونية ، يجد وفدي نفسه مضطرا لأن يتكلم مرة اخرى بشأن موضوع آخر يشتمل على العناصر المكونة للمسالتين السابقتين . بيد أنه ينطوي أساسا على قيمة عالمية ذات أهمية قصوى يكمن فيها أصل وسبب وجود هذه المنظمة ، وبالتالي تؤثر في مصير كل عضو من أعضائها .

وإنني أشير إلى النظام القانوني الدولي وبالتالي إلى المسألة الرئيسية ، مسألة ما إذا كانت الدول الأعضاء في هذه المنظمة تحظى بحماية القانون الدولي ، وما إذا كان النظام القانوني موضع تنفيذ واحترام ، وما إذا كنا بالفعل نعتمد على نظام ضمانات جماعي يمكن أن يكفل للدول الأعضاء فرمة التعايش السلمي .

وهذه مسألة عالمية رئيسية تتجاوز ، لما لها من آثار على السلوك في النظام الدولي في المستقبل ، المتخصصين أو الشركاء ، وتتعدى أيضا إطار أي نزاع ثنائي أو أي خلاف معين ، وتشير في نهاية المطاف ، بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة لهذا المجلس وبالنسبة لكل دولة عضو ، مسألة ما إذا كانت الأمم المتحدة تصون النظام القانوني الدولي الذي انشئت وتأسست بموجبه ، وما إذا كانت تدافع عن الميثاق ونظام الضمانات المكرس فيه ، وما إذا كان علينا أن نعترف بإننا عرضة لقانون الغاب .

فلو بين قعود الأمم المتحدة إن تلك الضمانات لا وجود لها ، أصبح مركزنا بوصفنا دولا مستقلة ذات سيادة موضع شك ، وأصبحت صفتنا ، صفة الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية المقامة من أجل توطيد السلم والقانون ، مجرد خرافة .

إننا ندرك إن القوة ما برحت حقيقة واقعية في ممارسة العلاقات الدولية وإنها تستخدم اليوم في كثير من النزاعات الإقليمية التي أشرنا إلى بعضها من قبل . ولكن لهذا الصراع سمتين محددتين تضفيان على هذه المناقشة طابعا معياريا وتوضيحيا محددا . فهو صراع اعلنت بشأنه أعلى محكمة عالمية ما هو حق ، وأشارت إلى المسؤوليات في فتوى يفرض ميثاق الأمم المتحدة على الجميع احترامها .

وعلاوة على ذلك فإن لهذا الصراع الإقليمي آلية وعملية للتفاوض من أجل التسوية السلمية أقامتها ثمانية من بلدان المنطقة وقبلتها جميع الأطراف المعنية مباشرة وغير مباشرة وأبنت الاستعداد لاحترامها . ومع هذا فإن الالتزام العلني الذي قطع والذي دعا مرارا وتكرارا إلى التسوية السلمية قد حل محله في الواقع تصعيد للعنف وتأجيل مباشر متزايد للعمليات العسكرية .

وتكتسب هذه المناقشة بأهمية قصوى في ثلاثة ميادين على الأقل : ميدان النظام القانوني بوصفه تعبيراً جماعياً عن تنظيم العلاقات الدولية ؛ وميدان النظام السياسي فيما يتعلق بإساءة استخدام القوة أو استخدامها لأغراض الهيمنة ؛ وميدان نظام الأمن الوطني للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي جعلت من أولى أولوياتها اسناد استقلالها وسيادتها الوطنيين الى الاحترام المخلص لمبادئ عدم التدخل وعدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

إن فتوى محكمة العدل الدولية ، بالإضافة الى قيمتها المعيارية بالنسبة للحاضر والمستقبل توفر للمجتمع الدولي حكماً موضوعياً من وجهة نظر القانون على وضع يزداد غموضاً من جراء النزاع الايديولوجي ووجود معايير لها قالب عسكري وسياسي . وتشير الفتوى الى حالات لا تدحض لانتهاك الالتزامات بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم استخدام القوة وعدم انتهاك السيادة الوطنية للدول الأخرى .

وعلاوة على ذلك فإن هذه الانتهاكات لها مغزى خاص بالنسبة لأمريكا اللاتينية والنظام القانوني للبلدان الأمريكية ، لأنه منذ بداية الحياة المستقلة لدول أمريكا اللاتينية تشعر بحساسية كبيرة إزاء التنظيم القانوني لشؤونها الخارجية . وإن السلسلة الطويلة من التدخلات الأجنبية قد علمت تلك الدول في وقت مبكر ضرورة حماية سيادتها بموجب حكم القانون الدولي .

ومنذ ذلك الوقت ، انتقل وضع وتنظيم مبدأ عدم التدخل من المستوى الاقليمي الى المستوى العالمي . وبعد كفاح طويل أصبح مبدأ عدم التدخل مبدأ ايجابياً للقانون الدولي . وانتقل من المؤسسات القانونية الاقليمية الى الهيئات العالمية . إن عدم التدخل ، كما هو معرف في فتوى المحكمة ، قاعدة معيارية وقاعدة تقليدية وقاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي . وبالتالي فإن الصكوك الدولية التي كرمت بكل صراحة هذا المبدأ قد استمعت مفعولها بالكامل ، وأكد من جديد على اهدافها القانونية اقليمياً وعالمياً ، على سبيل المثال ، في بروتوكول البلدان الأمريكية

الخاص بعدم التدخل المعتمد في بوينس آيرس في عام ١٩٣٦ ؛ وإعلان المبادئ الصادر عن المؤتمرين الثامن والتاسع للبلدان الأمريكية ؛ وميثاق منظمة الدول الأمريكية ؛ وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول (قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (د-٢٠)) ؛ وإعلان مبادئ القانون الدولي (القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)) ؛ وقرار الجمعية العامة ١٠/٣٧ بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ؛ وأخيراً ميثاق الأمم المتحدة ذاته .

وبالإضافة الى ذلك أود أن أشير الى صكين دوليين يوضحان ، نظرا لطابعهما ونطاقهما ، الطابع العالمي للالتزام الدولي باحترام مبدأ عدم التدخل . إن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، المعتمد منه دون تصويت من جانب جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، يعلن صراحة :

"ليس لأي دول أو مجموعة من الدول أن تتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولاي سبب كان ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لاية دولة أخرى . وبالتالي فإن التدخل المسلح وكافة أشكال التدخل أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكا للقانون الدولي .

"ولا يجوز لاية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير أو تشجيع استخدامها ، لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا . كما انه لا يجوز لاية دولة تنظيم النشاطات الهدامة أو الارهابية أو المسلحة الرامية الى قلب نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف ، أو مساعدة هذه النشاطات ، أو التحريض عليها ، أو تمويلها ، أو تشجيعها ، أو التفاوض عنها ، أو التدخل في حرب أهلية ناشبة في أية دولة أخرى" . (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥))

كما أن إعلان هسكني ، الذي جرى التفاوض والتوقيع عليه في مؤتمر الامن

الاوروبي ، يؤيد مبدأ عدم التدخل ، وينص على أن :

"تمتنع الدول المشتركة عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على نحو فردي أو جماعي ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية الخاضعة لولاية دولة أخرى مشتركة ، بغض النظر عن علاقاتها المتبادلة . وبالتالي تمتنع ، في جملة أمور أخرى ، عن تقديم أية مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للنشاطات الارهابية أو التخريبية أو أي نوع آخر من الأنشطة الرامية الى الاطاحة عن طريق العنف بنظام دولة أخرى مشتركة" .

لقد آدّينا واجبنا بوصفنا دولة عضوا في المجتمع الدولي باعلاننا المعايير والعناصر التي تسمح بتحديد الحكم وفقا للمسؤولية التي تقع ضمن اختصاص المجلس بمقتضى أحكام الميثاق . ونفعل ذلك بنفس الموضوعية والاقتناع مثلما فعلنا عندما كنّا عضوا في المجلس أثناء العام الماضي وتحملنا مسؤولياتنا فيه .

ونحن مقتنعون أنه لمصالح جميع الدول الاعضاء ، كبيرها وصغيرها ، سيجد المجلس كما فعل في الماضي ، سبيلا للتوفيق بين تعدد المصالح والطموحات الإجماعية للإنسانية في إيجاد نظام يقوم على السلم والقانون ، وبذلك يتوصل المجلس الى الاتفاقات اللازمة لمصون النظام القانوني الدولي الذي يعدّ شرطا أساسيا لوجود التعايش المتحضر .

الرئيسي : أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .
المتكلم التالي هو ممثل العراق . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كتاني (العراق) : سيدي الرئيس ، أود أولا أن أعبر لكم ومن خلالكم لاعضاء المجلس المحترمين عن جزيل شكرنا وامتناننا لتفضلكم بالاستجابة الى طلبنا للاشتراك في هذه المناقشة .

اننا في وفد العراق وفي المجموعة العربية في الامم المتحدة ككل ، فخورون جدا بالطريقة المثلى التي تديرون بها أعمال المجلس لهذا الشهر .

(تكلم بالانكليزية)

يجتمع مجلس الامن مرة أخرى ، بناء على طلب نيكاراغوا ، لينظر في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في الدعوى التي رفعتها نيكاراغوا لدى المحكمة . وطلب وفد بلادي الاشتراك في المناقشة الحالية ينبع من اقتناعنا بأن موضوع مداولات المجلس حاليا ينطوي على عدد من المبادئ الأساسية ذات الأهمية الفائقة . وهذه المبادئ في رأينا تكمن في جوهر العلاقات الدولية الحديثة . وهي تشكل الأساس الذي يستند اليه كامل نظام صيانة السلم والامن الدوليين الذي طوّر بجهود مضنية عبر العقود الماضية . ونعتقد أن كل دولة عضو في الامم المتحدة لها مصلحة في إعلاء شأن هذه المبادئ وتعزيز نظام الامن الجماعي المكرس في الميثاق .

والنقطة الأساسية الأولى التي يجب التأكيد عليها من جديد في هذه المناسبة ، وفي سائر المناسبات المماثلة ، هي التزام كل عضو رسميا باحترام سيادة الدول الأخرى واستقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية . وكما ينص قرار المحكمة بجلاء ، فإن القانسون الدولي العرفي ، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، يحظر التدخل في شؤون الدول الأخرى .

والمبدأ الثاني الذي يتصل اتصالا وثيقا بالمبدأ الأول والذي ينبغي التأكيد عليه من جديد ، هو حق نيكاراغوا وسائر البلدان ، سواء كانت في أمريكا الوسطى أو في أي مكان آخر ، أن تعيش في كنف السلم والأمن بمنأى عن التدخل الخارجي ، وأن تتمتع بحرية اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطوير علاقاتها الدولية وفقا لمصالح شعوبها بعيدا عن التدخل الخارجي أو التخريب والقسر المباشر أو غير المباشر أو التهديدات .

والنقطة الثالثة التي نود أن نؤكد عليها من جديد أن محكمة العدل الدولية ، وفقا لميثاقنا ، هي الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وأن كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة وفقا للمادة الرابعة والتسعين - ودون الدخول في جدال - قد تعهد بأن يمثل لحكم المحكمة في أية قضية يكون طرفا فيها .

والمبدأ الرابع الذي يحتاج الى تكرار هنا هو الالتزام الواضح من جانب الأطراف في أي نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر بالتماس الحل بالوسائل السلمية . وكما يؤكد قرار المحكمة - وهنا أشير الى الفقرة ٢٩٠ من الوثيقة S/18221 - فإن هذا المبدأ مكرس في المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ، التي تبين عددا من الوسائل السلمية المتاحة للأطراف . ونود أيضا ، في هذا الصدد ، أن نؤيد إشارة المحكمة الى :

"... ضرورة التعاون مع جهود كونسادورا" - وقد أضيف هنا ، مع فريق

ليما للدعم - "في التماس سلم دائم وأكيد في أمريكا الوسطى وفقا لمبدأ

القانون الدولي العرفي الذي ينص على تسوية المنازعات الدولية بالوسائل

السلمية" (S/18221 ، الفقرة ٢٩)

اسمحوا لي بأن أختتم بها أمل أن يكون ملاحظة ايجابية . هذه النقاط وغيرها من النقاط الاساسية في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية تؤكد من جديد على أهمية دور المحكمة بالنسبة لجميع الدول الاعضاء بوصفها الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة والوسيلة لحل المنازعات سلميا لمصلحة السلم والامن الدوليين . وعلى الاخص في الوقت الذي يبدو فيه أن مصداقية الأمم المتحدة قد أصبحت موضوعا مفضلا - وخاصة في هذا البلد - يجدر بنا جميعا أن نتأمل بجديّة في الاثار الايجابية المترتبة على هذا الحكم التاريخي ، الذي نرى أنه يتجاوز نيكاراغوا وأمريكا الوسطى .

لقد أبرزت المحكمة على نحو أكيد ، في قرارها التاريخي ، بلفة واضحة وبسيطة ، الالتزامات الاساسية المترتبة على العضوية في هذه المنظمة . هل نشط اذا حدانا الامل في أن هذا الحكم من شأنه أن يشجع جميع الدول الاعضاء على أن تنظر بجديّة في اللجوء الى المحكمة أو في الاجراءات التي تنص عليها احكام المحكمة لتسوية منازعاتها ؟ ليس التقيد بحكم المحكمة وتسوية هذا النزاع عن طريق المفاوضات التي تجرى بحسن نية ، هو الطريقة المثلى لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة ؟ وأخيرا ، هل نشط اذا حدانا الامل في أننا سنتمكن في السنوات المقبلة من أن ننظر الى حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، بوصفه نقطة تحوّل في العلاقات الدولية عن التدخل فسي شؤون الدول الاخرى وفي اتجاه احترام الالتزامات الرسمية المترتبة على الدول بموجب القانون الدولي العرفي وميثاق الأمم المتحدة ؟ نأمل الا نكون مخطئين .

الرئيسي : أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل المكسيك . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سيدي

الرئيس ، أود أن أتقدم اليكم بتهانئنا القلبية الخالصة على الطريقة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن هذا الشهر . كما نود مرة أخرى أن نتوجه بالشكر الى أعضاء المجلس للسماح لنا بهذه الفرصة للاشتراك في المناقشة .

بالأمس ، أصفينا باهتمام الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية نيكاراغوا ميغيل ديسكوتو بروكمان . لقد أكدنا مرارا وتكرارا على الحاجة الى حل تفاوضي للنزاع في أمريكا الوسطى . وقد التزمنا بموقفنا هذا منذ نشوء الازمة وسنواصل تمسكنا بهذا الالتزام ، وإلا فان أمريكا الوسطى سيعصف بها العنف وعدم الاستقرار ، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السلم والامن الدوليين .

كما أوضحنا أن معايير القانون الدولي يجب أن تكون لها السيادة في أي حل للنزاع القائم في أمريكا الوسطى . فلا يمكننا أن نتطلع الى تطبيع العلاقات بين دول هذه المنطقة اذا كانت أبسط مبادئ التعايش الدولي لا يلتزم بها التزاما كاملا .

ومن بين القضايا الأخرى في أمريكا الوسطى ، فان أكثر ما يتعرض للخطر هو مبدأي عدم التدخل ، وحق الشعوب في تقرير المصير . لقد تعلمنا من تاريخ منطقتنا درسا واضحا تمام الوضوح : وهو أننا ما لم نؤمن بصحة هذين المبدأين ، فان قدرتنا على البقاء بوصفنا دولا مستقلة وذات سيادة ستتلاشى الى العدم . ومن ثم فاننا نسجل هنا مرة أخرى في هذا المحفل معارضتنا القاطعة لأي انتهاك لسيادة أية دولة من الدول أولا لاستقلالها أو سلامتها الإقليمية .

إن الأحداث التي دفعت الى عقد هذا الاجتماع تشير قلقنا العميق لثلاثة أسباب رئيسية . السبب الأول يتعلق بأشار تلك الأحداث على النظام القانوني الدولي . وحقيقة أن المرء قد يختلف مع العملية السياسية الداخلية من بلد ما ، وبصفة خاصة ، مسألة شرعية حكومته ، لا يمكن تحت أية ظروف أن تبرر اتخاذ تدابير من جانب واحد ترمي الى الاطاحة بهذه الحكومة . سيكون قبول اتخاذ مثل هذه التدابير بمثابة تجاهل وانكار لمبادئ النظام الدولي المصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد انتهك بالفعل القانون الدولي انتهاكا صارخا في أمريكا الوسطى في مناسبات سابقة . واليوم ينظر مجلس الأمن في شكوى نيكاراغوا المتعلقة بعدم الامتثال للحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه هذا العام . وعليه فإننا نكون بصدد النظر في طلب مقدم من دولة عضو لضمان التنفيذ الكامل والمصادق للمادة ٩٤ من الميثاق . من الذي يمكنه أن يعارض هذا الطلب الذي لا يستهدف سوى كفالة الامتثال الصارم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي وقّعنا عليه جميعا ؟

إن المادة ٩٤ تمثل حجر الزاوية في النظام الدولي الذي أنشئ في سان فرانسيسكو . في هذه المادة يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفا فيها . وقد وافقنا في الوقت ذاته على أنه إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بها يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، وأن لهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك ، أن يقدم توصياته أو يصدر قرارا بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم . ومن هنا نستطيع أن نتبين أن تخطي المادة ٩٤ يرقى إلى إلغاء نظام العدل الدولي برمته ، وفي هذا ضرر لنا جميعا .

وهنا تكمن أهمية أن يلبي مجلس الأمن طلب نيكاراغوا ، ليس فقط باعتباره طلبا مقدما من دولة منفردة ، بل باعتباره أيضا نداء جماعيا يوجهه سائر أعضاء المنظمة . وأمام مجلس الأمن اليوم فرصة تاريخية ليؤكد على وجود ما طالب به وزير خارجية بلادي منذ عام ألا وهو :

"إستعداد لضمان أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته على نحو فعال ، وأن يحقق الاهداف التي أنشئ من أجلها ، وأن يتغلب على ما يعاني منه من شلل فعلي ناجم عن سوء ممارسة حق النقض" . (A/40/PV.46 ، ص ٥٨)

في عام ١٩٨٤ منحت لنا الفرصة للاعراب عن أسفنا لأن الطرف الآخر في النزاع تجاهل سلطة أعلى هيئة قانونية دولية متاحة للمجتمع الدولي ، فيما يتعلق بتلغيم موانئ نيكاراغوا . حينئذ ، كما هو الحال الآن . كان الحكم واضحا ولا يمكن أن يضرب به عرض الحائط .

والسبب الثاني لانشغال حكومتي هو أنه ما من شك في أن التصريح - الذي دخل الآن حيز التنفيذ - بتقديم المساعدة المالية لمجموعات مناوئة للثورة تسمى إلى الإطاحة بنظام نيكاراغوا القائم ، يشكل عقبة على طريق الجهود المبذولة لتحقيق السلم في المنطقة . وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام أعلنت البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، ومن بينه بلدي ، أن أحد الشروط الأساسية لتهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى استكمال المفاوضات الجارية بشأن وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى يتمثل على وجه الدقة في وقف المعونة الخارجية المقدمة إلى القوات غير النظامية التي تعمل في المنطقة . وقد وجه هذا النداء مرارا وتكرارا - ضمن جملة أمور - إلى أعلى السلطات الدبلوماسية في الولايات المتحدة .

وواضح أن اتفاق السلم الاقليمي الذي يجري العمل المتواصل بشأنه منذ ما يقرب من أربع سنوات يتطلب ، علاوة على الإرادة السياسية من جانب حكومات أمريكا الوسطى الخمس ، اسهاما بنّاء تقدمه البلدان التي لها ارتباطات ومصالح في المنطقة ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان التي يمكن أن تؤثر على مجرى الاحداث بثقلها السياسي والعسكري .

أما السبب الثالث لقلقنا فينبع من السببين الأولين . فنظرا لانتهاك القانون الدولي والتسويق في الحل التفاوضي للأزمة ، من الواضح أن ذلك سيصعبه تكثيف للوجود العسكري في المنطقة ، وستجلب إلى المنطقة أسلحة جديدة ، وسترتفع احتمالات انتشار النزاع في المنطقة برمتها . وهنا لابد أن نضع في اعتبارنا أن وثيقة كونتادورا المنقحة للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، التي طرحت على وزراء خارجية أمريكا الوسطى في ٦ حزيران/يونيه الماضي ، تتضمن التزامات محددة تستهدف رفض سباق التسلح ، وإزالة الوجود العسكري الاجنبي ، وحظر أي اجراء ينتهك القانون الدولي ، مثل دعم القوات غير النظامية .

إن تحقيق السلم في أمريكا الوسطى كمحصلة للحوار وليس كنتيجة لاستعمال القوة هو مسؤوليتنا المشتركة . إن فعالية الإرادة السياسية لحكومات أمريكا الوسطى تكمن فقط في مدى التشجيع الذي يمدّها به سلوك الحكومات التي لها ارتباطات ومصالح في المنطقة ، وما يضيفه إليها هذا السلوك .

إن المشكلة التاريخية التي تواجه أمريكا الوسطى الآن تنبع من رفض البعض من خارج المنطقة التطور السياسي الذي لا شك أنه من حق شعوب المنطقة . ومن ثم فإننا لا نتردد في وصف الموافقة على تقديم المعونة المالية للنيكاراغويين المناوئين للثورة بأنها خطأ تاريخي وسياسي وقانوني ، يمكن أن يدمر العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية .

إن الدرس الذي استقيناه من تاريخ العلاقات بين دول الأمريكتين في فترة ما بعد الحرب مازال ماثلاً في أذهاننا . فالمساومة حول السمات الوطنية الخاصة التي تميز العملية الأمريكية اللاتينية ، ومفاهيم الحرب الباردة التلقائية التي تنحو إلى المساواة بين أية تجربة قومية مع كتلة الخصوم وانكار احترام كرامة الشعوب والافتقار إليها ، كل تلك الأشياء لا تساعد على تهيئة مناخ التعاون في نصف الكرة الغربي ، وهو التعاون الذي تمت الحاجة إليه في عصرنا هذا .

ومن ثم ، فإن ما يتعرض للخطر الآن هو بقاء النظام الدولي المنشأ في ميشاق سان فرانسيسكو ، كما أن من الأمور التي تتعرض للخطر القيم الرئيسية ، مثل احترام تعددية الأمم وحقوق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، وكما أشار رئيس المكسيك ميغيل دي لا مدريد في الجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر :

"إننا لا نستطيع أن ننظر بلا مبالاة الى حالات لا تهدد فقط الاستقرار الإقليمي ومستقبلنا المشترك ، بل تمثل أيضا انتهاكات لكرامة شعوب امريكا اللاتينية كما انها تضر بمصالحنا الوطنية المشروعة" ، (A/41/PV.8) ، ص ١٧ - ١٨)

إن امريكا اللاتينية تطالب بالاحترام ، وقد مجلت الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم تسجيلا واضحا تماما للظروف الرئيسية لتحقيق السلم في المنطقة ، وفعلنا هذا ايضا في رسالة كاراباليدا المؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ، واكدنا ذلك من جديد منذ ثلاثة اسابيع تقريبا في بياننا المشترك المؤرخ في ١ تشرين الاول/اكتوبر ، تتضمن وثيقة كونتادورا عناصر ينبغي اخذها في الاعتبار إن عاجلا أو آجلا في أية تسوية تفاوضية للامنة ، إن قوة كونتادورا وفريق الدعم لا تكمن فقط في الوحدة وفي التضامن المنسق للجهود ، ولكنها تكمن أيضا في تمثيلها الامم المتحدة للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية في القارة الامريكية . عرضت امريكا اللاتينية بديلا عن الحرب ، وامريكا اللاتينية جديرة بالانتماء اليها . وإذا اهتمت وجهات نظرها وتطلعاتها المشروعة ، فإن أشار ذلك على التمايش بين الدول الامريكية لن يمكن عكس اتجاهها .

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو ممثل كوبا ، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد اوراماس اوليفيا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، نود أن نعرب عن امتناننا العميق للطريقة الفعالة الجديرة بالثناء التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر هذا ،

لا يسمنا الا أن نشير في هذه اللحظة الى احدى الشخصيات العظيمة التي برزت من النضال التحرري في السنوات الماضية ، هو المرحوم الرئيس سامورا ماشيل الذي توفى منذ يومين ، إن اسم سامورا ماشيل مسجل بالفعل في العديد من صفحات تاريخ شعوب العالم الثالث ، بسبب كفاحه الذي لم يكل خلال مرحلة التحرير البطولية ضد الاستعمار البرتغالي ، وبعد ذلك بسبب اصراره العنيد على النضال من أجل القضاء على أحقر بلاء عرفه التاريخ ، ألا وهو الفصل العنصري ، نحن مقتنعون بأن شعب موزامبيق وطلبيته "فريليمو" سوف يستخلصان قوة من الأسي الذي لا يقاس والذي يشعرا به اليوم ، والهاما من المثل الذي ضربه سامورا ماشيل للمضي بمسيرة النضال لبناء أمة جديدة ، وللقضاء على نظام الفصل العنصري المشين الذي يهدد بشكل خطير ملم وأمن شعوب الجنوب الافريقي .

أدلى وزير خارجية نيكاراغوا ، ميغيل ديسكوتو بالامس بيانا قويا أعرب فيه مرة أخرى عن رغبة شعب نيكاراغوا القوية في تحقيق السلم وتهيئة الظروف التي تتيح له تكريس طاقاته من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لكل الحق فيها ، تجيء نيكاراغوا ، ضحية العدوان ، الى مجلس الأمن لتطلب اليه الوفاء بولايته لحفظ السلم والأمن الدوليين وللضغط على حكومة الولايات المتحدة لتلتزم بحكم محكمة العدل الدولية ، وبالتالي لتوقف تدخلها المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية لذلك البلد .

إننا نجى الى مجلس الأمن بناء على نداء حكومة شقيقة تعاني منذ سنوات فسي حرب قذرة تفرضها عليها حكومة واشنطن ، لقد طرحت أعذار واهية عديدة لتبرير تلك السياسات الاجرامية ، قيل أن نيكاراغوا تصدّر الأسلحة ، وفي الأسبوع الماضي أذاعت أجهزة الإعلام الأمريكية سرا معروفا - ألا وهو أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبعض الرسميين في حكومة ريفان أرسلوا الى نيكاراغوا أسلحة ، حتى يتمكن "كونتراس" من مواصلة اغتيالاتهم لاهناء الشعب النيكاراغوي ، وان هذا ظل فترة تزيد على خمس سنوات .

لا يسعنا الا ان نذكر المأزق الذي وقع فيه المرتزق أيوجين هاسنفوس الذي القي القبض عليه عندما تحطمت الطائرة التي كان يقودها - والمحملة بأسلحة الى "كونترام" في نيكاراغوا - لنكتشف العلاقة بين بعض كبار المسؤولين في حكومة ريفان واشخاص يرتكبون اعمالا اجرامية في نيكاراغوا ، اشار ذلك المرتزق نفسه الى اثنين - قيل انهما كوبيان امريكيان - باعتبارهما الشخصين اللذين يقومان بالاشراف على تلك الرحلات المساعدة ورصدها لـ "كونترام" النيكاراغويين وقال ان اسميهما ماكس غوميز وريمون مدينا ، وماكس غوميز في حقيقة الامر هو عميل وكالة المخابرات المركزية الامريكية فلكن رودريغز مندغوتيا الذي لا يمكن انكار علاقاته مع كبار موظفي حكومة ريفان لانهم انفسهم اضطروا الى الاعتراف بهذا ، اما المسمى ريمون مدينا ، فوفقا للتعريف الذي اعطاه ايوجين هاسنفوس ، اراهبي مرتزق قاتل وعميل لوكالة المخابرات المركزية الامريكية - ذو اصل كوبي ايضا - يسمى لويس بومادا كاريليس ، يدعي انه صديق لنائب الرئيس الحالي للولايات المتحدة ، وهو احد الذين اعترفوا بارتكاب التخريب الاجرامي في عام ١٩٧٦ لطائرة تابعة للخطوط الكوبية الذي أدى الى مقتل ٧٣ شخصا .

تدعي الولايات المتحدة ان سياستها تجاه نيكاراغوا تقوم على ان ذلك البلد يمثل تهديدا لامننا الوطني ، هذا الادعاء فضلا عن كونه تظليلا او كذبا يبدو انه وصف خيالي لفيلم سينمائي لوالث ديزني ، ان كان العمل العدواني الذي قامت به وكالة المخابرات المركزية الامريكية في غواتيمالا عام ١٩٥٤ للاطاحة بالحكومة الدستورية لجاكوبو اربنز لم تنزل باقية في اذهان شعوب امريكا اللاتينية .

لقد دفعت حكومة ريغان كونغرس الولايات المتحدة الى الموافقة على تخصيص ١٠٠ مليون دولار لتمويل الأنشطة الاجرامية للعصابات المناهضة للثورة ، وهي العصابات التي اطلقتها الولايات المتحدة من هندوراس المجاورة ضد الحكومة الشرعية لنيكاراغوا . هل يمكن لمجلس الأمن أن يخفي هذا الانتهاك الشديد للقانون الدولي ولمقاصد الميثاق ؟ من الصعب أن نجد مثل هذه المفاقعة في التاريخ إلا في الأعمال البربرية لهتلر .

إن عضوا دائما في مجلس الأمن لا يحرض فقط على العدوان والاطاحة بالقوة بحكومة دولة عضو في الأمم المتحدة ، ليست في حالة حرب معه ، بل يستعمل أيضا على نحو مكشوف سلطة الدولة لتمويل العدوان ، مدعيا بوقاحة أن هدفه هو القضاء على الحكومة السandinية وأن يحل مكانها في السلطة المعتبين والمجرمين والخونة الذين يطلق عليهم دون حياء "الوطنيين" و "المقاتلين من أجل الحرية" . ما الذي يمكن أن نتوقعه غير ذلك من الذين كانوا شركاء في قتل ساندينو والذين توجوا في نيكاراغوا سالة موموزا الميالة الى صفك الدماء .

ان سياسة الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ، وبمفة خاصة في نيكاراغوا ، تتعارض مع الفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق التي تنص على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو :

"انهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام" .

لقد حان الوقت أن يدعو المجلس الى حكم العقل والعدل في تلك المنطقة المضطربة في قارتنا أمريكا وأن يشارك في وضع الشروط التي تكفل احترام الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات ، والمكوك الأخرى في القانون الدولي .

ان بلدى يؤيد طلب نيكاراغوا بأن تمتثل الولايات المتحدة للمادة ٩٤ من الميثاق ، مذمنة دون ابطاء أو ذرائع للقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٧ حزيران/يونية ١٩٨٦ بأن تكف فورا عن تدريب العصابات المناهضة للثورة وتقديم

الدعم السوقي أو أى نوع من الأسلحة اليها التي تزعم أنها تكافح من أجل الحرية ، ولكنها في الواقع تحارب من أجل قتل الحرية .

ان ما ندافع عنه اليوم هو حق الشعوب في أن تقرر مستقبلها بنفسها ولنفسها . وهذه هي الحالة في نيكاراغوا لأن الولايات المتحدة أظهرت بوقاحة وعلى نحو فاضح احتقارها لحق شعب نيكاراغوا في أن يختار السبل والوسائل التي يرى أنها مناسبة لتحقيق التقدم والتخلص من النبد الذي فرضه عليه المحتكرون الأمريكيون وطفيلان موموزا الذي استمر عدة عقود .

لقد حان الوقت أن تسكت المدافع ويبدأ الحوار السلمي ، وتسود الحقوق المتكافئة بين جميع الأشخاص والأمم الكبيرة منها والصغيرة . لقد حان الوقت لأن يسمح للأجيال النيكاراغوية التي تعاني أهوال الحرب بأن تتمتع بالحقوق التي لنا جميعاً نصيب متكافئ فيها وهي حق الحياة والسلام والتنمية وتحديد مصيرنا . لقد حان الوقت أن تظهر حكومة الولايات المتحدة بطريقة عملية أنها مستعدة لاحترام معارضة بلدان أمريكا اللاتينية لأي تدخل في شؤون نيكاراغوا وفي شؤون المنطقة ، وذلك وفقاً لما أسفرت عنه جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

ان أعضاء مجلس الأمن ، وأعضاء المجتمع الدولي كله ملتزمون بالعمل معاً لتفادي تدهور الأمور في نيكاراغوا وبالتالي في أمريكا الوسطى . ولتحقيق هذا الهدف تأمل شعوب أمريكا بشغف في أن يعتمد مجلس الأمن التدابير اللازمة التي تكفل الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية ، وهذا يعني بطبيعة الحال أن توقف حكومة ريغان تقديم جميع أنواع المساعدة إلى السوموزيين المناهضين للشورة في نيكاراغوا .

الرئيس : أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بيچيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود أولاً أن أقدم لكم اسمي آيات التقدير للطريقة التي تديرون بها مداولات مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر .

إن الازمة في أمريكا الوسطى تجد جذورها في تناقضات اجتماعية عميقة وفي تاريخ من الاستغلال ، والاحجاف السياسي والاقتصادي والسيطرة . وتكمن جذورها أيضا في إرث الماضي ومظالم الحاضر . لقد تعرضت نيكاراغوا لضغوط وتهديدات منذ سنوات ، ومما يظهر الموجات المتكررة لتصفيعها أن هذه القضية عرضت على مجلس الأمن مرات عديدة . وفي العام الماضي اتخذ مجلس الأمن قرارا يؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لنيكاراغوا ودول المنطقة الأخرى في أن تقرر نظمها السياسية والاقتصادية بمنأى عن التدخل الخارجي والتخريب والقصر المباشر وغير المباشر والتهديد بأنواعه . وطلب القرار الى الدول أن تمتنع عن اتخاذ اجراءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من أي نوع ضد أية دولة في المنطقة ، من شأنها أن تعرقل أهداف مجموعة كونتادورا في تحقيق السلم .

ويتركز اهتمام مجلس الأمن مرة أخرى على نفس الخط المتسم بطابع سياسي وعسكري واقتصادي بهدف تقويض استقلال نيكاراغوا وسيادتها . إن استخدام القوة والتهديد باستخدامها والتدخل في الشؤون الداخلية لا تزال تلقي عبثا على الحالة المعبة في أمريكا الوسطى

هذه هي القضايا الأساسية في كل بؤرة من بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم . إن المحاولات الرامية الى فرض نماذج اجتماعية واقتصادية وسياسية أو فرض العلاقات البالية ، تجابه بمورة حثيثة بمقاومة مصممة من جانب الشعب . وعلى الرغم من أن هذه الازمات تقع في مناطق خامة ، فإنها تكتسي طابعا عالميا . فالاستقلال وتقرير المصير لهما أهمية حيوية بالنسبة لهذه المنظمة . إن الاستقلال وتقرير المصير مبدأان أساسيان من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز . وعن طريق التقيد الصارم بهذين المبدأين يتسنى إيجاد حل حقيقي للازمة في أمريكا الوسطى .

وفي ضوء هذه المبادئ يجب أن نفهم حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونية من هذا العام . وبهذا المعنى يعتبر هذا الحكم دليلا هاما للطرفين المعنيين . لقد أفمحت المحكمة عن التزام الطرفين بالسعي الى حل بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي .

وما من طريقة لرفض التقييم القائل بأنه كلما طال أمد الازمة في أمريكا الوسطى ، زاد خطرهما على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم . ومن المعقول أن نقول أنه مما لا غنى عنه أن نتقدم دون ابطاء صوب حل النزاع سلميا وعن طريق التفاوض .

وفي مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام في هاري بزمبابوي أكد بالاجماع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز موقفهم إزاء الحالة في امريكا الوسطى .

وقد ناشد رؤساء الدول أو الحكومات جميع الاطراف المعنية أن تيسر تهيئة مناخ الثقة المتبادلة الضروري لتحقيق تسوية منصفة ودائمة للامزة في المنطقة تقوم على ضمان أمن جميع الدول واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وحققها في تقرير المصير .

وفي جملة أمور ، رحبوا بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم وأعربوا عن كامل تأييدهم لتلك الجهود الرامية الى ضمان حل تفاوضي للامزة في امريكا الوسطى . وأكدوا من جديد اقتناعهم بأن مجموعة كونتادورا تمثل مبادرة اقليمية أصيلة لحل مشكلة امريكا الوسطى بالوسائل السلمية وحثوا جميع الدول المعنية على زيادة جهودها بغية تكليل عملية السلم التي تظلع بها مجموعة كونتادورا بالنجاح .

ومما يبعث على التشجيع أن أعضاء مجموعة كونتادورا وأعضاء فريق الدعم قد أعربوا عن استعدادهم للاضطلاع بمسؤوليتهم على الوجه الاكمل وقرروا الشروع في سلسلة من المشاورات والمفاوضات السياسية كيما يبدأوا بمساعدة من حكومات امريكا الوسطى والمجتمع الدولي باتخاذ تدابير من شأنها أن تسهم مساهمة فعالة في بلوغ الاهداف المتمثلة في السلم والوحدة . ولذلك فان مجموعة كونتادورا جديرة بالتأييد الكامل ، وخصوصا من قبل مجلس الامن .

اننا على اقتناع راسخ بأن الحوار والمفاوضات على قدم المساواة هما السبيل الوحيد لتحقيق حلول عادلة ودائمة للمشاكل الدولية الراهنة ، وان امريكا الوسطى ليست استثناء من هذه القاعدة .

الرئيسي : اشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت لتوي رسالة من ممثل الأرجنتين يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا

للممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

ادعو ممثل الأرجنتين الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء بهيانه .

السيد ديلبييتش (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سيدي

الرئيس ، أود أن أشكر المجلس على السماح لي بالاشتراك في هذه المناقشة ، واندسي اغتنم هذه الفرصة لكي أتمنى لكم ، مرة أخرى ، كل النجاح في إدارة دفة أعمال المجلس .

في السنوات الأخيرة اتاحت للأرجنتين الفرصة لتعرب هنا وفي هيئات دولية أخرى عن قلقها العميق إزاء الأزمة في أمريكا الوسطى وأشارها المساوية على شعوب تلك المنطقة . وان هذا القلق يتشاطر المجتمع الدولي بأسره ، ونتشاطر نحن بدرجته متزايدة بالنظر الى الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربطنا ببلدان أمريكا الوسطى .

اننا لعلنا اقتناع بأن احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتخذة بالاجماع بشأن هذا الموضوع فضلا عن مبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول واحترام السلامة الإقليمية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، كلها عناصر جوهرية اذا توفرت الرغبة الحقيقية في تهيئة الظروف المفضية الى السلم في المنطقة .

ولتعزيز تطبيق تلك المبادئ من الجوهري لنا قبول دور محكمة العدل الدولية . ان هذه المحكمة هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ومن ثم للمجتمع الدولي المنظم . وبذلك فانها تمثل النظام القانوني الرئيسي في العالم ، ومنذ انشائها اكتسبت ، عن حق ، على مر السنين هيبة بسبب توازن مداولاتها ولما تتسم به أحكامها من إنصاف .

وفي القضية قيد البحث فإن المحكمة قد طبقت المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والواردة أيضا في الوثائق التي أعدتها مجموعة كونتادورا . اننا نرى ان احترام القانون الدولي في العلاقات بين الدول أمر أساسي . ومن هنا فاننا نحث على تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام وفي معرض الكلام باسم البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم أتيحت الفرصة للممثل الدائم لغنزويلا ليبين أمام المجلس بالمزيد من التفصيل عدة عناصر في أزمة امريكا الوسطى والعوامل القانونية التي تنطوي عليها . انني أقول مرة أخرى أن الارجننتين تتشاطر كل الافكار التي طرحت . اننا لا نزال على اقتناع بأن مجموعة كونتادورا تمثل الاداة الحقيقية الوحيدة لضمان التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية لمشاكل امريكا الوسطى وان الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى تشكل مجموعة من الالتزامات التي من شأنها أن تحقق السلم في المنطقة اذا قبلتها واضطلعت بها جميع الاطراف المعنية بحسن نية .

ومن الواضح ان الحالة في امريكا الوسطى آخذة بالتدهور يوميا وان إمكانية اندلاع الحرب ، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها ، تبدو متزايدة . وفي الاعلان الصادر بتاريخ ١ تشرين الاول/اكتوبر وعنوانه "السلم لا يزال ممكنا في امريكا الوسطى" ناشدت الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الدول المعنية أن تلتفت الى صوت العقل . وقد وزع ذلك الاعلان بوصفه وثيقة مجلس الامن S/18373 . ونأمل أن يلقي هذا النداء آذانا صاغية وأن تقوم البلدان المعنية بمعمل مصمم لتعزيز السلم والمفاوضات ومنع زيادة التوتر المفضي الى الحرب .

الرئيس : اشكر ممثل الارجننتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

لقد طلب وزير خارجية نيكاراغوا الكلمة ممارسة لحقه في الرد . لذلك فاندسي

اعطيه الكلمة .

السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

على حد تعبير السيد والترز لقد استمعنا الى دفاع سوريالي عن الجرائم والارهاب وعدم الشرعية يفوق أي شيء استمعنا اليه من أي عضو آخر في مجلس الامن الولايات المتحدة المشيرة للشقة ؛ مهما يكن الامن فان المرء لا ينبغي أن يكذب أبدا بسبب قمة شجرة الكرز الشهيرة والعبرة منها . ان حكومة ريفان تنوي بالتاكيد دفنها الى الابد.

وفضلا عن احتواء بيان السيد والترز على سلسلة من الأكاذيب ، التي أصبحت الآن مألوفة في إعلانات الحكومة الأمريكية ، فقد ثبت أيضا أنه لا صلة له بالموضوع إطلاقا . وهو يعرف ذلك . ولا يمكن أن نتخيل أنه يجهله . فهو يعرف أن نيكاراغوا لم تدع أو تلمح في أي وقت من الأوقات بأن ولاية محكمة العدل الدولية على طرفي نزاع ما تنبع من مجرد حقيقة عضوية نيكاراغوا والولايات المتحدة في الأمم المتحدة . وهو يعلم أن المحكمة لها ولاية وأن كلا من الطرفين قد فوضها بهذه الولاية بحرية وقد قبلها . ويعرف السيد والترز أنه بمقتضى الميثاق ، إذا كان هناك طعن في الولاية ، فإن المحكمة والمحكمة وحدهما هي التي ينبغي أن تقرر .

وليس هناك حاجة إلى تناول مزيد من النقاط التي أشارها السيد والترز . ولا يمكنني ، ولا ينبغي لي أن أقبل ولن أقبل تصريحات ممثل الولايات المتحدة ، التي تنبع من اليأس أكثر مما ترجع إلى المنطق .

ولا تستند الولايات المتحدة قانونيا ومعنويا إلى أي أساس في إقامة دعاوها ضد نيكاراغوا ، وفي رفضها لحكم المحكمة في حزيران/يونية من هذه السنة . وينبغي للمرء أن يتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة ترى أن المحكمة أشبه بمهزلة . وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة لا تعتقد ذلك ، مع مراعاة أن المحكمة أصدرت قبل أربعة أشهر حكمها ، فلماذا لا تحترم هذا الحكم وتضع حدا لحرب العدوان التي تشنها على نيكاراغوا ؟

وإذا فعلت ذلك ، لما كان هناك سبب يدعو نيكاراغوا إلى العودة إلى هذا المجلس ، مما يبدو أنه يقلق حكومة الولايات المتحدة إلى حد كبير ، ولما اضطرنسا إلى العودة لنتطلب من المجلس أن يعمل وفقا للإلتزام الرسمي الذي يفرضه عليه الميثاق .

ولكن إذا لم تعمل الولايات المتحدة وفقا للحكم وإذا واصلت انتهاك حقوق نيكاراغوا ، يؤسفني أن أقول لك ، السيد والترز ، أننا سوف نواصل العودة إلى هذا المجلس كلما اعتبرنا ذلك ضروريا . إن حكومة الولايات المتحدة ، وليست نيكاراغوا ، هي المسؤولة عن هذه الحالة .

وإننا نجد من المؤسف حقاً أن نرى مرة أخرى مدى الإفلاس القانوني والمعنوي الذي تعاني منه الولايات المتحدة . فإنها تحاول في يأس أن تدافع عن نفسها ، ولكنها عاجزة . ولا يرجع هذا إلى افتقارها إلى القدرة : فما من طرف في حالتها يمكنه أن يدافع عن نفسه .

الرئيسي : ليس هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة . والجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله يحدد موعداً بالتشاور مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥